مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2025 ص 276 - 293

تاريخ الإرسال: 07-07-2024 تاريخ القبول: 24-09-2024

التسيير العمومي الجديد كآلية حديثة لعصرنة الإدارة المحلية

The new public administration is a modern mechanism for modernizing local administration

ناوي إكرام*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)، ikram.naoui12@gmail.com

https://orcid.org/0009-0006-6899-3397

الملخص:

التسيير العمومي الجديد هو مفهوم حديث لإدارة المرفق العمومي المحلي بأسلوب إداري يعتمد على فعالية وكفاءة الإدارة المحلية .ظهر تدريجياً نتيجة لبعض الممارسات السلبية كالبروقراطية التي تعتمد أساسًا على تنظيم وهيكلة الادارة من أعلى إلى الأسفل أي التسلسل الهرمي، نقص الكفاءة ورداءة الخدمة العامة وغيرها من العوامل بالاضافة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهمية العنصر البشري في خلق القيمة وتحسين الخدمة العمومية. وبالتالي أصبح التسيير العمومي الجديد ضرورة، ونموذجا إداريا جديدا قائم على بعض المبادئ التسييرية في القطاع الخاص. وقد سعت الجزائر للتوجه نحو هذا التسيير من خلال تبني بعض الإصلاحات على المستوى ادارتها المحلية إلا أنّها لاتزال تواجه بعض التحديات .

الكلمات المفتاحية: التسيير العمومي الجديد؛ الإدارة المحلية؛ الخدمة العمومية؛ الجزائر

*المؤلف المرسل

Abstract:

The new public management is a modern concept of managing the local public facility in an administrative manner that depends on the effectiveness and efficiency of local administration.It has gradually emerged as a result of some negative practices, such as multiculturalism, which depend mainly on the top-down management organization and structure of the hierarchy, inefficiency, poor public service and other factors, as well as information and communication technology and the importance of the human element in creating value and improving the public service. The new public administration has therefore become a necessity, and a new management model based on certain private sector principles. Algeria has sought to move towards this process by adopting reforms at the local level, but it still faces some challenges **.**

Key words: The new public management, local administration, public service; Algeria.

مقدمة:

تعتبر الإدارة المحلية من أهم ركائز قيام الدولة وأداة لتنفيذ سياساتها العمومية ووسيلة لتوفير الخدمة العامة المحلية إلى أنها بتطور الزمن واجهتها تحديات كبيرة تزامنا مع الزيادة البشرية التي صاحبها تزايد الحاجات المستمر بالمقابل وجود موارد محدودة؛ مما أدى بها إلى ظهور بعض النقائص على مستوى إدارتها من بينها البروقراطية، الغش، نقص الكفاءات في تسيير المرفق العمومي وإنفاق عمومي قائم على التبذير؛ مما جعل المواطن غير راض على المشاريع المقدمة من طرف الدولة أدى إلى البحث عن طرق أنجع لتسيير الإدارة المحلية بوسائل جديدة حديثة من خلال تحسين الأداء وتطبيق آلية قطاع السوق والخواص في القطاع العمومي نتج عنه أسلوب جديد للتسيير يعرف "بالتسيير العمومي الجديد "أو" المناجمنت العمومي الحديث" والذي كان بمثابة إصلاح شامل لتسيير مرافق الدولة، وقد تبنته العديد من دول العالم في أواخر ثمانيات من طرف أمريكا وجنوب آسيا والجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى من أجل تبني هذا الإصلاح، وهذا ما سوف نتطرق إليه في دراستنا.

– إشكالية الدراسة:

هل يمكن للتسيير العمومي الجديد أن يساهم في عصرنة الإدارة المحلية؟

–فرضية الدراسة:

يساهم التسيير العمومي الجديد في عصرنة الإدارة المحلية.

–أهداف الدراسة:

التعرف إلى مفهوم التسيير العمومي الجديد وتطوره ومبادئ وكذلك معرفة العوائق التي واجهت إدارة المحلية في الجزائر خاصة، والتي دفعتها إلى تبني الإصلاحات في العديد من الجوانب، المالية، على المستوى المواطن، عصرنة المرفق العمومي.

منهج الدراسة

–للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الخطة التالية: قسمنا الدراسة إلى مبحثين الأول حول مفاهيم التسيير العمومي الجديد والثاني حول الإصلاحات الإدارة المحلية والتي تبنيها جزائر في ظل هذا النظام الجديد.

المبحث الأول: التسيير العمومي الجديد

التسيير العمومي الجديد هو نموذج إداري جديد للإدارة العمومية تبعا لنموذج الإدارة البيروقراطية. وكما أشار Gow et Dufour، عندما لا يقود التسيير العمومي الجديد الإدارة العمومية إلى تفويض أنشطتها، من خلال الاستعانة بمصادر خارجية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذا الخصخصة، فإنها تشجع السلطات السياسية على إضفاء الطابع المهني على مسيري الإدارة العمومية للإصلاح البيروقراطية. ومنحهم مزيدا من الحرية مقابل زيادة المساءلة عن أداء الإدارة العمومية.

المطلب الأول: مفهوم لتسيير العمومي الجديد

التسيير العمومي الجديد هو نهج لإدارة منظمات الخدمة العامة المستخدمة في مؤسسات ووكالات الحكومة، على الصعيدين الوطني المحلي وقد أدخل هذا المصطلح لأول مرة من طرف أكاديميين في المملكة المتحدة وأستراليا لوصف هذا الأسلوب الذي

برز في الثمانينات كجزء من المجهودات لجعل الخدمة العامة أكثر "شبهة بالأعمال التجارية" وتحسين كفاءتها باستخدام نماذج إدارة القطاع الخاص (Hood, 1991) .

وكما هو الحال مع القطاع الخاص، الذي يركز على خدمة العملاء، تركز إصلاحات الآلية الوقائية الوطنية في كثير من الأحيان على "مركزية المواطنين المستفيدين من الخدمات أو العملاء في القطاع العام" .وقد صاغ مصطلح الإدارة العامة الجديدة علماء من المملكة المتحدة وأستراليا HOD 1991) و Hoodو Joxson (1991كانوا يعملون في مجالات الإدارة العامة. والآن، كان أصل هذا المصطلح الجديد هو اقتراح وجهة نظر جديدة نحو التصميم التنظيمي في القطاع العام، –new) public–management, n.d.)

وتستخدم الإصلاحات الشاملة التي تبنها التسيير العمومي الحديث نُهجاً مثل مبادرات ورضا العملاء، وجهود من أجل خدمة العملاء، وتطبيق روح تنظيم المشاريع لتحقيق الفعالية في الخدمات العمومية، وإدخال الابتكارات 4(Farazmand, 2006) . كما يمكن للمديرين العامين في إطار إصلاحات الإدارة العامة الجديدة أن يوفروا مجموعة من الخيارات التي يمكن للعملاء أن يختاروا منها، بما في ذلك الحق في اختيار الانسحاب من نظام تقديم الخدمات بالكامل(Kaboolian, 1998) .

وقد عرف المعجم السويسري لسياسة الاجتماعية التسيير العمومي الجديد على إنه اتجاه عام يشمل المنظمات العمومية في بداية التسعينيات في الدول انجلوسكسونية وانتشر بعدها تدريجيا في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهو عكس التسيير العمومي التقليدي الذي كان يسير الأنشطة العمومية وفقا للقوانين والإدارة فإن الأفكار الجديدة التي أتى بها التسيير الجديد مستمدة من العلوم الاقتصادية والقطاع الخاص بهدف علاج النقائص التي تميز بها التسيير التقليدي وأهمها البروقراطية وارتقاء الإدارة إلى مستوى من الكفاءة والفاعلية في الأداء Dictionnaire Suisse de) . Politique Sociale,)6

–أما تعريف لجنة الإدارة العامة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE والتي كان لها أثر كبير في نشر التسيير العمومي الجديد والتي أشارت لها على أنها

ثقافة لتحسين الأداء العمومي والذي يتميز بالاهتمام على النتائج من خلال الكفاءة والفعالية وجودة الخدمة وإعطاء حرية المسيرين في إيجاد حلول وبدائل في مجال التسيير المباشر للمرفق العمومي، وتبني أنظمة من أجل تحسين الفعالية السياسية بالإضافة إلى الاهتمام بكفاءة الخدمة العمومية من خلال إدخال المنافسة كما أشاروا إلى التخلي عن التسلسل الهرمي والمركزية في قرارات وهياكل والتوجه إلى لا مركزية في الخيارات المالية(GUENOUN, mars2009) .

المطلب الثاني: تطور التسيير العمومي الجديد

ظهرت الممارسات الأولى للإدارة العامة الجديدة في المملكة المتحدة تحت قيادة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر. لعبت تاتشر الدور الوظيفي لـــ "رجل السياسة" والدور الرسمي لرئيس الوزراء. قادت تاتشر التغييرات في سياسة الإدارة العامة في مجالات مثل الأساليب التنظيمية، والخدمة المدنية، وعلاقات العمل، وتخطيط الإنفاق، والإدارة المالية، ومراجعة الحسابات، التقييم والمشتريات، أبقى خليفة تاتشر، جون ميجور، سياسة الإدارة العامة على جدول أعمال حكومة المحافظين، مما أدى إلى تنفيذ مبادرة الخطوات التالية. كما أطلق ميجور أيضًا برامج مبادرة ميثاق المواطنين، والتنافس على الجودة، ومحاسبة الموارد وإعداد الميزانية، ومبادرة التمويل الخاص.

تمت صياغة هذا المصطلح في أواخر الثمانينيات للإشارة إلى التركيز الجديد (أو المتجدد) على أهمية الإدارة و"هندسة الإنتاج" في تقديم الخدمات العامة، والتي غالبًا ما ترتبط بمبادئ العقلانية الاقتصادية .(Hood 1989, Pollitt 1993) خلال هذا الإطار الزمني، أصبحت الإدارة العامة مجالًا نشطًا لصنع السياسات في العديد من البلدان الأخرى، ولا سيما في نيوزيلندا (Chapple, 2019) وأستراليا، والسويد. وفي الوقت نفسه، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لجنة الإدارة العامة والأمانة العامة(PUMA) ، مما يمنح الإدارة العامة الوضع الذي يُمنح عادةً لمجالات السياسة الأكثر تقليدية. في التسعينيات، كانت الإدارة العامة بندًا رئيسيًا على جدول أعمال الرئيس كلينتون. تضمنت الإجراءات السياسية المبكرة لإدارة كلينتون إطلاق الشراكة الوطنية والتوقيع على قانون الأداء الحكومي والنتائج. توجد في الوقت الراهن

مؤشرات قليلة على أن قضايا الإدارة العامة سوف تختفي من جداول أعمال السياسات الحكومية. أظهرت دراسة حديثة أن مديري البلديات في إيطاليا يدركون أن الإدارة العامة تُوَجَّه الآن نحو الإدارة العامة الجديدة حيث يُقَيَّمُون وفقًا للنتائج التي يحققونها . (Marozzi & Bolzan, 2015)

يعبر مصطلح الإدارة العامة الجديدة (NPM) عن فكرة مفادها أن التدفق التراكمي لقرارات السياسة على مدى السنوات العشرين الماضية كان بمثابة تحول كبير في حوكمة وإدارة "قطاع الدولة" في المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة. الدول الإسكندنافية وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية. على سبيل المثال، أُنْشِئَت وكالات الابتكار الإقليمية بموجب مبادئ الآلية الوقائية الوطنية لدعم عملية الابتكار. والتفسير الحميد هنا هو أن هذه القرارات كانت بمثابة استجابة يمكن الدفاع عنها، وإن كانت منقوصة، لمشاكل سياسية. وقد تمت صياغة هذه المشاكل وحلولها في إطار عملية صنع السياسات. لقد تأثرت عملية وضع الأجندة بشكل كبير بالالتزامات الانتخابية بتحسين أداء الاقتصاد الكلي واحتواء النمو في القطاع العام، فضلاً عن التصور المتنامي للبيروقراطيات العامة باعتبارها غير فعالة. لقد تأثرت عملية التوليد البديل إلى حد بعيد بالأفكار القادمة من الاقتصاد ومن مختلف الجهات في مجال الإدارة(Morisson, 2019) .

المطلب الثالث: مبادئ التسيير العموم الجديد

جاء التسيير العمومي الجديد بأدوات حديثة عوض التسيير التقليدي وكان عبارة عن مجموعة من الإصلاحات في الدولة مستمدا أفكاره من الاقتصاد والنظم التسييرية ومن أهم نظريات التي اهتمت بها نظرية الاختيار العام ونظرية الوكالة ,نظرية تكلفة الصفقات فنظرية الاختيار العام لها أثر في العديد من الاختصاصات ذات الطابع القانوني من خلال فصل الوزارة السياسية عن الإدارة التنفيذية أما نظرية الوكالة فقد وضحت العلاقة التي تجمع بين الرؤساء والوكالة وركزت على المسألة أما المكونات الأخرى للتسيير العموم جديد فمثلتها الحركة التيسيرية والتي استمدت أفكارها

من القطاع الخاص بهدف إدخال الأداء وزيادة الكفاءة والمسؤولية وعليه فإن فلسفة التسيير العمومي الجديد يقوم على الأفكار التالية:

-نظرية الاختيار العمومي والتي جاءت بأفكار حديثة تبناها أصحاب الفكر الليبرالي حيث اعتبرت المنظمة العمومية تعاني من ضغوطات سياسية وبيروقراطية أدت إلى نقص فعاليتها والأشخاص أصحاب القرارات الحكومية يفضلون مصالحهم الذاتية على الصالح العام وكذلك ركزت على وضع مفارقة بين الدولة والسوق حيث أن السوق هو الآلية الفعالة في توزيع الموارد ويرون بأن الدولة لابد من تقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي.

-نظرية الوكالة التي مفادها بأن يمكن للمنظمة أن تقوم على العلاقة بين المالك والمسير وترى بأن المالك في هذه النظرية هو الزبون وهو المستفيد من الخدمة العمومي وبالتالي لابد من إرضاء.

-أما نظرية تكلفة الصفقات فتعتبر أحد أهم التيارات الحديثة في اقتصاديات المؤسسة والتي تهتم بلجوء المنظمات إلى عقد صفقات داخلية آليات غير آلية سوق و باقل تكاليف.

-أما النظرية التّسييرية فهي تحول الهيئات والإدارات العمومية من أنظمة بيروقراطية إلى مؤسسات الأعمال من خلال تبني مبادئ القطاع الخاص وتطبيقها في القطاع والإدارة العمومية مما سوف يغير من بنيتها وقيمها ومهارات المسيرين وإدخال مصطلحات الابتكار الإبداع والشفافية من أجل وصول إلى خدمة عمومية ذات جودة عالية ترضي المواطن.1 (عبد العايل)

فقد قدم Gruening تحليلا تفصيليا حول النظرية التسيير العمومي الجديد على أنها مزيج بين العديد من النظريات أهمها :نظرية تحليل السياسات ,نظرية الوكيل الرئيسي ,نظرية أفكار المدرسة النمساوية الجديدة, نظرية الإدارة العامة الكلاسيكية ونيوكلاسيكية بالإضافة إلى حقوق الملكية الاقتصادية وتكلفة الصفقات و نظرية الاختيار العام والأفكار التسييرية.

ويركز التسيير العمومي الجديد على اهم المبدأ كالآتي:

-انفتاح الادارة على المتعاملين معها والتقرب منهم كما هو معمول مع عملاء في القطاع الخاص.

-إدخال مبدأ التنافسية بين الهيئات العمومية.

-الفصل بين الإدارة والسياسة إدخال الاستقلالية باللجوء إلى أشكال التعاقدية.

-التركيز على مخرجات الإدارة وأثرها الإيجابي على المواطن دون التركيز على مدخلتها.

-تسير الإدارة العمومية بمبدأ الوكالة والتخلي عن التسير القائم على تطبيق القواعد والإجراءات.

-اعتبار المواطن زبون في القطاع العمومي وهو من يتلقى الخدمة.

-التسير بمبدأ التنبؤ بالمشكلات ومعالجتها قبل حدوثها.

-التخصيص الأمثل للنفقات العمومية وهذا بتسييرها بكفاءة والفعالية وحمايتها من الضياع.

-تفويض السلطة في اللامركزية وإعطاء المسيير الحرية والتشجيع.

-تبني آليات السوق كبديل الممارسات التقليدي.

-تخصص ميزانية العقود والشراكة مع الجهات الوصية.

-تشجيع علاقة شراكة بشكل مباشر أو غير مباشر(David, 2003) .

المطلب الرابع: حدود تطبيق التسيير العمومي الجديد

انتقد ALGUAZIL وزملائه في دراسة بعنوان NEW PUBLIC MANAGEMENT EN QUESTION مبدأين من التسيير العمومي جديد وهما "زيادة التركيز على معايير الأداء" وقد طرح التساؤل حول ما هي معايير الأداء في القطاع الخاص؟ وقد أجاب بان للقطاع الخاص يهتم بكفاءة الإنتاج والفعالية بالمقابل فإن التسيير العمومي الجديد اعتبر الإنتاجية والكفاءة تكمن في أداء الإدارات العامة وركز عليهم بدرجة ذات أولوية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة وهنا يظهر التحدي الجديد والذي يتمثل فيه ما هي الأهداف الأولية التي يجب على دولة تحقيقها من خلال إداراتها العامة هل هي تقديم خدمة عمومية ذات جودة أم تحقيق

العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، فمن هذا المنظور نرى بأن المبدأ هذا يتعارض مع فكرة قيام الدولة حيث مفاهيم مثل الخدمة العامة أو العدالة مصطلحات لا يتماشى مع الإنتاجية والمؤسسات الخاصة ومن مبادئ القطاع الخاص تلبية احتياجات العملاء أو الزبائن وتحقيق رغبتهم وهذا يعتبر مبدأ معاكس للامتيازات الدولة فلخواص يحققون احتياجات زبائن ورضاهم مقابل الربح المادي أما القطاع العام فإن المواطن يعتبر عميل ولكن لا يدفع شيء والرضا في القطاع الخاص يخص فقط فردا واحدا أما القطاع العام فلابد من مطلب جماعي وموحد, ومن الفجوات الأخرى التي أشار إليها التسيير العموي الجديد التركيز على كيفية قياس الأداء وليس المفهوم نفسه فإن تم تطبيق الكفاءة في الإدارة العمومية قد تؤدي إلى خلق عدم المساواة بين المواطنين ولا يمكن في القطاع العمومي التحكم في جانب الكمي حيث لا يمكن قياس أداء الدولة في معظم الأحيان ولا يمكن تلبية كل رغبات المواطنين بكفاءة وفعالية لأن الاحتياجات متزايدة وغير محدودة.

المبحث الثاني: الإدارة المحلية في ظل التسيير العمومي الجديد

قامت الجزائر خلال الفترات الماضية بعدة إصلاحات مست العديد من الجوانب في الإدارة العمومية سواء تعلق الأمر بالجانب التنظيمي والقانوني والرقابي وإدارة المورد البشري الضابط لتسيير الشأن العام .جاءت هذه الإصلاحات كنتيجة لتحديات في الإدارة العمومية سوف نتطرق إليها.

المطلب الأول: التحديات المعرقلة لتطور الإدارة المحلية

عرفت الإدارة المحلية في الجزائر العديد من الصعوبات والتحديات التي واجهتها في عملية تسيير المرفق المحلي خاصة أهمها:

الفرع الأول: نقص الموارد المالية

من أجل تسيير المرفق العمومي والمحلي لابد من توفر العنصر المالي مما جعله أصعب التحديات للإدارة المحلية التي كانت تعتمد فقط على الأظرفة المالية التي تمنحها الدولة المركزية دون بذل جهد منها، فالموارد المالية هي من بين اهم الوسائل التي تحقق و تشارك في العمل التنموي.

الفرع الثاني: ضعف الرقابة الإدارية ومنظومة قانونية غير واضحة

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر الكثير من الصعوبات والمشاكل وخصوصا في جانب التشريع والقوانين مبهمة الفهم وهي من أكبر المشاكل التي تواجهها وكذا النظام الرقابي ونقص فعاليته من أهم التحديات التي واجهتها الإدارة المحلية ذلك بسبب:

-التشريعات التي تنظم أجهزة الدولة في تغيير مستمر و في فترات متقاربة نسبيًا.

-كثرة القوانين والتنظيمات والتغيير المستمر والسريع يؤدي إلى عدم الاستقرار الإداري. (نورة، 2017)

-انتشار الظواهر السلبي الذي تم ذكرها كالبيروقراطية، الفساد الإداري، التلاعب بالقانون، احتقار وضمان منصب العمل وغيرها، فغياب الرقابة نتج عنه خدمة محلية رديئة لا تلبي حاجيات المواطن بالإضافة إلى غياب المنظومة القانونية والتي خلفت تضارب في المهام وعدم معرفة اختصاص ومسؤولية كل موظف في عمله الإداري.

الفرع الثالث: هجرة الكفاءات ونقص التكوينات

بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي عرفت الإدارة المحلية هجرة كبيرة للاطارات والكوادر المسيرة والكفاءة أدى إلى نقص شديد في المورد البشري المؤهل للتسيير المحلي مما تحتم على الدولة فتح مناصب تسييرية تنعدم فيها أدنى شروط الكفاءة فنتج عنه إداريين ذو كفاءات جدّ ضعيفة.

بالرغم من استقلال إلا أنها تزال بلد الهجرة الذي كانت عليه في بداية القرن العشرين، عندما كان الاستعمار يدفع الجزائريين الأصليين إلى هجرة جماعية نحو العاصمة الفرنسية من اجل اليد العاملة عامة والكفاءات خاصة، وقد يكون السبب الارتباط الاستعماري الفرنسي و عامل اللغة هما اللذان شجعا عامل الهجرة, مع مرور الوقت هاجر الجزائريون إلى وجهات أخرى ابرزها الدول العربية كالأردن والإمارات والسعودية، والأجنبية دول أمريكا الشمالية كالولايات المتحدة الأمريكية, كندا بريطانيا واسبانيا وايطاليا. (فاطمة، 2016)

فحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بان نسبة الكفاءات الجزائرية المهاجرة لسنة 2011 حسب الجدول التالي :

الجدول 1 :دول المقصد من منظمة التعاون الاقتصادي ودول أخرى لهجرة الكفاءات الجزائرية

الدول	عدد المهاجرون بالالاف	النسبة المئوية	النسبة المئوية للكفاءات
فرنسا	1320.8	86.3	18.70
كندا	45.2	3	70.20
اسبانيا	39.4	2.60	18.30
المملكة المتحدة	24.2	1.60	47.60
بلجيكا	23.6	1.50	13.10
ايطاليا	18.1	1.20	14.30
الولايات المتحدة	15.6	1	54.20
سويسرا	7.20	0.50	44.60
هولندا	3.7	0.20	21.30

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

الفرع الرابع: الفساد الإداري والتسيير الفوضوي

من بين أهم التحديات التي واجهتها الإدارة المحلية الفساد الإداري التي عرف انتشار واسع والذي خلف ظهور قانون 06/01 المتعلق بالفساد و كيفية محاربته والذي جاء كردت فعل لهذه الظاهرة التي انتشرت بشكل مقلق لأن الفساد يعتبر عدو البناء الإداري الناجح والذي خلف العديد من الظواهر السلبية منها المحسوبية, الرشوة, استغلال الموارد العامة للمصلحة الخاصة, الإهمال العمدي والغير العمدي وغيرها (خالد، 2019)

المطلب الثاني: الإصلاحات الجديدة في ظل عصرنة الإدارة المحلية

عرفت الإدارة المحلية الجزائرية مجموعة من الإصلاحات سوف نتطرق إلى بعضها.

الفرع الأول: عصرنة الإدارة العمومية إلكترونية

بدأ مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر بداية عام 2009 من طرف وزارة البريد والتكنولوجيا الإعلام والاتصال يسعى هذا البرنامج إلى تطوير الاقتصاد الرقمي في الجزائر وعصرنة الإدارة العمومية من أجل تقديم خدمة افضل للمواطنين (فتيحة)

وبرنامج الحوكمة الإلكترونية جاء ضمن سياسة عصرنة الإدارة بهدف تحقيق التنمية ويتضمن هذا مجموعة من البرامج أهمها:

-برنامج تطوير التشريعات.

-برنامج تطوير البنية المالية.

-برنامج تطوير الإداري والتنفيذي.

-برنامج التطوير الفني.

-برنامج تطوير الإعلام والتوعية.

-برنامج تنمية الكوادر البشرية.

ومن أهم القطاعات التي طبقت الإدارة الإلكترونية في الجزائر هي:

-قطاع العدالة.

-النظام المصرفي الجزائري.

-قطاع التربية الوطنية.

-قطاع التعليم العالي و البحث العلمي.

-قطاع الداخلية و الجماعات المحلية (أيوب، 2019)

الفرع الثاني: إصلاح المالية المحلية

تعتبر البلدية النواة الأساسية في التنظيم الإداري الجزائري وهي الهيئة التي تمثل حاجيات المواطن وتلبية رغباته من خلال المرفق العمومي المحلي و لهذا قامت الجزائر بإصلاح مالية الجماعات المحلية (زكية اكلي، 2017)من خلال:

-تجديد الجباية حيث تم منح صلاحيات للجماعات المحلية بتحديد وعائها الضريبي بهدف تقريب إدارة الجبائية من المواطن و الرفع من مردودية التحصيل الضربي و بالتلي زيادة الموارد المالية للمرفق المحلي.

-إصلاح مداخيل الدولة لأن المرفق المحلي يمتلك عقارات منقولة تابعة له يمكن استغلالها لتوفير مداخيل مالية.

-تجديد الاقتراض المصرفي من خلال السماح للجماعات المحلية بطلب قروض بنكية بشرط أن يكون القرض طويل الأجل بهدف دفع عجلة التنمية للمرفق العمومي والمحلي خاصة.

-إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية بهدف إنشاء التضامن المالي بين المرافق المحلية.

-إنشاء صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 116/11 المؤرخ في 24 مارس 2014 تحت وصاية الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية (آخرون، 2017)

الفرع الثالث: إشراك المواطن في عملية إدارة المرفق المحلي من خلال "نموذج كابدال."

في ظلّ الإصلاحات التي شهدها المرفق العمومي أصبح للمواطن دور كبير من خلال مشاركته في العملية التنموية المحلية وصنع القرارات إلى جانب مسؤوليه بالإضافة إلى الاهتمام برأيه حول جودة الخدمة العمومية والمحلية وفي الجزائر اعتمدت الدولة على برنامج تجريبي لإشراك المواطن في التسيير المحلي أطلقت عليه اسم برنامج كابدال : تعريف برنامج كابدال:

برنامج " كابدال" "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية " وهو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية يشرف عليه ثلاثة أطراف أولهم وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت إشراف المدير الوطني للمشروع وهو الممثل الرئيسي للمشروع ويرأس على وحدة تسيير المشروع (Unité de Gestion de Projet du programme capdel)

والمتكونة من منسق وطني، منسقين محليين على رأس كل بلدية نموذجية، مساعدون ومكلفون بالاتصال. والثاني الاتحاد الاوروبي وثالثا برنامج الإنمائي للأمم المتحدة. قدرت قيمة البرنامج بـــ: 10 ملايين يورو 2.5 مليون من قبل الحكومة الجزائرية 7.7 مليون من طرف اتحاد أوروبي و 170000 يورو من قبل برنامج الإنمائي للأمم المتحدة يهدف البرنامج من خلال المقاربة النموذجية سيتم انجازها في 10 بلديات نموذجية عبر تراب الوطن إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية والمشاركة ستختبر مدة 4 سنوات القادمة من 2017 إلى 2020 في البلديات النموذجية وهي غزوات (تلمسان)– أولاد عبد القادر (شلف) –تيغريرت (تيزي وزو) – جميلة (سطيف)– بن معوش (بجاية) – الخروب (قسنطينة) – بابار (خنشلة) – مسعد (الجلفة)–تميمون (أدرار) –جانت (ايليزي) في الأول بعدها انسحبت بلديتين من البرنامج بن معوش (بجاية) وتيغريرت (تيزي وزو).

الفاعلون المحليون لبرنامج كابدال:

المنتخبون المحليون المتمثلون في رئيس البلدية ومجلس البلدي المنتخب، المواطنون خاصة الشباب والنساء، المجتمع المدني, المتعاملون الاقتصاديون منهم التجار ومزارعون والصيادون وكذلك أصحاب المشاريع المصغرة.

اطارات البلدية واطارات حكومية تقنية(capdel, 2017)

أهداف برنامج كابدال:

يساهم برنامج كابدال في تحسين حوكمة المحلية وتعزيز التلاحم الاجتماعي وإبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع وبناء رؤية مشتركة للعمل المشترك بين الفاعلين المحلية شباب ونساء، سلطات محلية، مجتمع مدني، قطاع خاص لكي يتمكنوا معا من

تصميم وتحديد والعمل على تجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. (كابدال، بتاريخ 15 مارس 2018 .)

محاور برنامج كابدال:

-الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين.

-عصرنة و تبسيط الخدمات العمومية.

-التنمية الاقتصادية المحلية و تنويع الاقتصاد.

-التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي . (الوزارة، 2022)

خاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول بأنّ الجزائر سعت نحو تبنيها مجموعة من الإصلاحات في إدارتها المحلية بهدف مواكبة التطورات التي عرفها العالم مؤخرًا في التسيير العمومي فبرغم من ما واجهته الإدارة المحلية من تحديات كبيرة إلا أنها خطت خطوة مهمة نحو التغيير وحان الوقت لتكثيف الجهود والعمل أكثر فأكثر لإصلاحها كونها أحد أهم أعمدة الدولة بواسطة الاستفادة من التجارب الدول التي نجحت بتطبيق التسيير العمومي الجديد بغاية تحسين جودة الإدارة المحلية و تحقيق رضا المواطن فلقد اصبح تطبيق أدوات ومبادئ التسيير العمومي الجديد ضرورة لا بد منها لدفع عملية التنمية. وعليه نستنتج ما يلي:

-تطبيق أدوات ومبادئ التسيري العمومي الجديد أصبحت ضرورة لا مفر منها من أجل إصلاح الإدارة المحلية.

-التسيير العمومي الجديد كآلية لاسترجاع ثقة المواطن اتجاه إدارته المحلية.

-استفادة الجزائر من بعض التجارب الدولية على رأسها عصرنة الإدارة العمومية إلكترونية وتبني برنامج كابدال لتعزيز الديمقراطية التشاركية.

-لا تزال الجزائر تسعى نحو تطبيق التسيير العمومي الجديد.

-تحتاج الجزائر المزيد من الجهود كي تحقق الفعالية في الإدارة الإلكترونية وعلى رأسها تحسين شبكة الأنترنت، تكوين العنصر البشري,

توصيات:

-على الجزائر إعادة النظر في القوانين التي تسيير الإدارة المحلية وإبرزها قانون المحاسبة العمومية.

-من أجل التحقيق الفعلي للتسيير العمومي الجديد على الجزائر تقوية الإرادة السياسية

- قيام الجزائر بالشراكة مع دول سبق لها وأن نجحت في تطبيق نموذج التسيير العمومي الجديد من اجل اخذ الخبرات اللازمة للتطبيق الصحيح لها.

قائمة المصادر والمراجع:

1-capdel. (2017). Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement, « Recommandations des acteurs locaux pour la mise en oeuvre du CapDeL». Alger.

2-Chapple, S. (2019). "From Mandarin to Valet Public Service. Policy Quarterly. doi:10.26686/pq.v15i4.5924

3-David, G. (2003). La bureaucratie libérale : Nouvelle gestion publique et régulation organisationnelle,Paris, France, l'Harmattan

4-Dictionnaire Suisse de Politique Sociale,. (n.d.). Retrieved from (www.sociallinfo.ch/cgi-bin/dicopoddo/show.cfm?:d=530) consulté le 07/02/2017

5-Farazmand, A. (2006). . "New Public Management". Handbook of Globalization, Governance, and Public Administration.

6-gow, j., & dufour, c. (2000). Le nouveau management public est-il un paradigme ? Cela a-t-il de l'importance ? nternational Review of Administrative Sciences, 66, 679-707.

7-GUENOUN, M. (mars2009). Le Management De La Performance Publique Local Etude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations Intercommunales,. p. 61.

8-Hood, C. (1991). "A Public Management for all Seasons?". Public Administration. . doi:69 (1): 3–19. doi:10.1111/j.1467-9299.1991.tb00779.x.

9-Kaboolian, L. (1998). The New Public Management: Challenging the Boundaries of the Management vs. Administration Debate. . Public Administration Review.

10-Marozzi, M., & Bolzan, M. (2015). "Skills and training requirements of municipal directors: A statistical assessment. Quality and Quantity. , 50 (3): 1093–1115. doi:10.1007/s11135-015-0192-2. S2CID 254983852.

11-Morisson, A. &. (2019). Regional innovation governance and place-based policies: design, implementation and implications. R. egional Studies, Regional Science,, 6(1),101–116. Retrieved from https://rsa.tandfonline.com/doi/full/10.1080/21681376.2019.1578257.

12-new-public-management. (n.d.). Retrieved from Management Study Guide Privacy Policy: https://www.managementstudyguide.com/new-public-management.htm

13-Thomas, A. A. (s.d.). LE NEW PUBLIC management.

14-بشري عبدالعايل. (بلا تاريخ). التسيري العمومي الجديد كآلية لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر . مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة .

15-روشو خالد. (2019). إصلاح الإدارة المجلية في الجزائر بين تحسين الخدمة العمومية وتحديات. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05 ، 49.

16-سليمان فيسة نورة. (2017). تحديات الإدارة المحلية الجزائرية والسياسات المقترحة لاصلاحها. مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، 318.

17-فرطاس فتيحة. (بلا تاريخ). عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن . مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15.المجلد 02، 316.

18-فريدة كافي زكية اكلي. (2017). التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 109 و 110.

19-قوي بوحنية .وآخرون. (2017). حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة بعض النماذج و المؤشرات. الجزائر: دار الكتاب الحديث.

20-كابدال. (بتاريخ 15 مارس 2018 .). برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال تنمية محلية وديمقراطية تشاركية "بطاقة تعريف البرنامج "وثيقة موزعة بورشة المشروع في بلدية غزوات النموذجية . تلمسان.

21-لشيكر أيوب. (2019). الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 العدد 01، من 294 الى 299.

22-مانع فاطمة. (2016). أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها السلبية على التنمية. مجلة الاقتصاد الجديد، 273.

23-ناطقون من الوزارة. (27 مارس, 2022). ورشة إنطلاق برنامج "كابدال" :"ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"..تم الاسترداد من الموقع الرسمي للوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمراني: https://www.interieur.gov.dz